

## الخاتمة

يعتبر موضوع عقد الامتياز من المواضيع الأساسية والهامة خاصة مع التحولات الجديدة التي عرفتھا الدولة منذ نهاية الثمانينيات والتي فرضت عليها البحث عن طرق جديدة لتسيير مرافقھا العامة لمواكبة التطور الحاصل في مختلف المجالات لتحقيق تنمية شاملة وتحرير المرافق العامة من التعقيدات والإحتكار وفتح المجال للخواص والمنافسة مع بقاء دور الدولة في الرقابة والتنظيم حتى لا يفقد المرفق العام هدفه العام في تحقيق المصلحة العامة ويصبح سبيلا في يد القطاع الخاص .

ومن خلال هذه الدراسة في موضوع عقد الامتياز اتضحت عندنا عدة نقاط نلخصھا على النحو التالي :

أن أسلوب الامتياز أصبح الطريقة المفضلة لتسيير المرفق العام في الجزائر خاصة بعد 89 وإتساع المنظومة القانونية الجزائرية لعقد الامتياز من خلال مختلف النصوص التي تنظمه ، إلا أنه نجح في بعض المجالات وفشل في مجالات أخرى وقد يعود عدم نجاح الامتياز لعدة عوامل أهمھا

عدم وجود إرادة صريحة لدى السلطات المعنية في تبني هذا الأسلوب لتسيير المرافق العامة وبرغبتها في التحكم دائما في المرافق العامة وتخوفھا الدائم من تحرير المرافق العامة لصالح القطاع الخاص .

أن المشرع حين أقر تقنية التشاركية بين القطاعين العام والخاص في إدارة المرافق العامة اقتصر على اعتبارها استثناء لا يمكن اللجوء إليه إلا إذا تعذر اللجوء إلى الأساليب الأخرى وذلك ضمن قوانين الإدارة المحلية في صورة التعليمات الوزارية رقم 842/03.94 ، المتعلقة بامتنياز وتأجير المرافق العمومية المحلية .

وكذلك من بين أسباب عدم نجاح أسلوب الامتنياز ضعف النظام القانوني الجزائري الذي يؤطره حيث يلاحظ أنه بقي يعالج بموجب نصوص متناثرة في عدة قطاعات ولا يوجد نص خاص ينظم عقد الامتنياز .

كما يلاحظ أن القوانين التي تناولت موضوع الامتنياز تناولته بنوع من القصور حيث أنها لم تعطي تعريفا موحدا ودقيق لعقد الامتنياز ولم تعطي مدة محددة له فضلا عن ذلك أنها لم تحدد المرافق العامة القابلة لأن تكون محل الامتنياز وعليه فأسلوب الامتنياز ليس مزدهرا في الجزائر مما يصعب تكوين فكرة عامة وصورة واضحة عنه ومن خلال النقاط السابقة يمكن ذكر جملة من الحلول والمقترحات قد تساعد على تحسين هذا النوع من أساليب التسيير :

وضع قانون خاص يحكم عقد الامتنياز ويحدد المبادئ العامة والأسس الأساسية التي يخضع لها وتحديد طرق منح الامتنياز لتفادي التلاعبات وضمان منافسة وشفافية ، كما يجب أن يضبط هذا القانون المرافق التي تكون قابلة لأن تكون محل الامتنياز .

تشجيع الخواص ومنح امتيازات لهم بحثا عن خصوصية المرافق العامة والتسيير الفعال والزيادة في مردودية هذه المرافق .

التخفيف من أوجه الرقابة التي تمارسها الجهة الإدارية على صاحب الامتياز حتى يطمئن الخواص لإبرامه وبالتالي ضمان حسن سير المرافق العامة وتوفير خدماته

أما ما يمكن قوله أخيرا أن تنظيم عقد الامتياز لا يمكن أن يكون بشكل عشوائي و دون دراسة مسبقة لأنه سيؤثر على نوعية الخدمة المقدمة وسير المرفق العام و أن الخدمة العمومية وتلبية الحاجات العامة وخدمة المواطن هي الهدف الأسمى .